مجلة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 10 / العدد: 01 / السنة: 2023 / ص ص: 378 - 399

سؤال البناء السياسي الحديث في الجزائر: دراسة في المعيقات ومتطلبات الإصلاح

The question of modern political construction in Algeria: A study of the obstacles and requirements for reform.

تاريخ الإرسال: 2022/06/01 تاريخ القبول: 2022/12/14

عبد الدين بن عمراوي* Abde Eddine BENAMRAOUI
جامعة بومرداس University of Boumerdes
a.benamraoui@univ-boumerdes.dz

ملخص:

لقد عرفت الجزائر خلال مسار بناء الدولة جملة من الإصلاحات السياسية، باشرها النظام السياسي على مختلف المستويات والأطر، ولكن على الرغم من هذه الإصلاحات إلاّ أن البناء السياسي ومسار التحول الديمقراطي ظل متأزما وتَحُول دون تحقيقه العديد من المعيقات، وهو أن نظام الحكم لا يزال يعاني من عسر قيام المجال السياسي الحديث، ومن ثم بناء الدولة القائمة على أسس الديمقراطية، وعلى ذلك النظام السياسي الجزائري ونخبه الحاكمة اليوم، مطالبة الأخذ بالعديد من المتطلبات الإصلاحية وبإنجاز تتحولا ديمقراطيا حقيقيا، ولتحقيق هذا الأخير في المستقبل المنظور على النظام السياسي القائم ومختلف القوى السلطوية والمجتمعية أن تتخذ من مبادئ الحداثة السياسية كمتكآت عن طريقها تستمد السلطة شرعيتها.

الكلمات المفتاحية: البناء السياسي؛ التحول الديمقراطي؛ الجزائر، إصلاح الدولة.

Abstract:

Algeria has known during the process of state-building a number of political reforms, initiated by the political system at various levels and frameworks, but despite these reforms, the political construction and the path of democratic transition have remained strained and prevented from achieving many obstacles, namely that the system of government still suffers from the difficulty of establishing the modern political sphere, and then building the state based on the foundations of democracy, and therefore the Algerian political system and its ruling elites today, demanding the adoption of many reform requirements and the achievement of A genuine democratic transformation, and in order to

* - المؤلف المُراسل.

achieve the latter in the foreseeable future the existing political system and the various authoritarian and societal forces to take the principles of political modernity as pillars through which power derives its legitimacy and strength.

Keywords: *Algeria; democratic transition; political construction; state reform.*

مقدمة:

لقد شهدّ النظام السياسي الجزائري وفي فترات زمنية متقطعة مع نهاية الثمانينات إلى يومنا هذا مجموعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية، متوجهة بذلك إلى بناء دولة حديثة قائمة على مبادئ الديمقراطية ودولة الحق والقانون، ولكن على الرغم من أهمية تلك الإصلاحات إلاّ أن البناء السياسي ومسار الانتقال إلى الديمقراطية لا يزال مليئا بالعثرات وتحول دون تحقيقه العديد من المعيقات.

وعلى هذا الأساس جاء المقال لنعالج فيه الإشكالية التالية: **فيما تتمثل معيقات ومتطلبات البناء السياسي الحديث في الجزائر؟**

للإجابة على هذه الإشكالية، قمنا بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، وكذا المقترب المؤسساتي باعتبار أن عملية البناء السياسي للدولة في جوهرها هي عملية بناء المؤسسات أو اعادة بنائها، من حيث هو مقترب يعتمد على تشريح تفصيلي للمؤسسة كوحدة للتحليل، من حيث الهدف ومراحل التكوين والتطور، الأبنية والهياكل وتوزيع الأدوار، حيث عالجت الدراسة مدى هشاشة المؤسسات السياسية والفواعل الرسمية والغير رسمية في الجزائروتأثير ذلك في عملية البناء السياسي وتفعيله.

وكل ذلك من خلال اتباع خطة ثنائية مقسمة إلى محورين أساسيين، بحيث تطرقنا في المحور الأول: لمعيقات البناء السياسي الحديث، بينما خصصنا المحور الثاني: لتحديد أهم متطلبات البناء السياسي والسلطوي الحديث في الجزائر.

المحور الأول: معيقات البناء السياسي الحديث في الجزائر

يعالج هذا المحور أهم المعيقات التي تحول دون تحقيق نقلة نوعية في عملية البناء السياسي الديمقراطي، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

أولا- المعضلة الأمنية وتأزم الوضع الاقتصادي:

يعد التهديد الإرهابي من أبرز التحديات التي واجهها مسار البناء السياسي في الجزائر وأثر بشكل بالغ في إرساء ممارسة سياسية منسجمة ومتكاملة، إذ تعد الجزائر من الدول التي تأثرت وعانت من هذا التهديد بشكل لافت، فقد وصل التهديد الإرهابي في لحظات معينة إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية لاسيما خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، ورغم انحسار مده في السنوات الأخيرة، إلاّ أن هذه المشكلة تمثل أولوية أمنية بالنسبة لمختلف المؤسسات السياسية والأمنية في الجزائر بحكم أن مخاطره تتعدى الجوانب العسكرية الصلبة، لتلمس تداعياته السلبية النسيج السياسي والاجتماعي وعملية التنمية الاقتصادية[1].

كما يُعد ما تعانيه الجزائر من تأزم في الوضع الاقتصادي تحديا مؤثرا للبناء السياسي الحديث ولترجمة الاصلاحات الدستورية في شكل ممارسة سياسية رصينة، إذ انجاح هذه الاصلاحات يستدعي بلورة استراتيجية اقتصادية فعالة وبعيدة المدى، إلاّ أن ما يلاحظ ضمن الحالة الجزائرية قصورا واضحا في هذه الاستراتيجية[2].

فتأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وبالخصوص الوضع المالي، حيث بقدر ما يعمل هذا الأخير بتسهيل عملية البناء السياسي، قد يتحول إلى عامل معرقل لعملية الإصلاح والبناء السياسي[3]، فالجزائراليوم تعاني من أزمة اقتصادية، وذلك منذ بروز الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008 وتداعياتها الواضحة أكثر في الوقت الراهن على اقتصاد الدولة تزامنا مع انخفاض أسعار البترول وتآكل لاحتياطي الصرف والأزمة الصحية العالمية (أزمة كرونا)، هذه الوضعية تجعل النظام عاجز عن بناء النهج الإصلاحي الديمقراطي في عملياتها السياسية في الوقت الراهن وفي المدى القريب لصالح الأغلبية في المجتمع.

ثانيا- أزمتي الشرعية والثقة وضعف أداء قنوات المشاركة السياسية غير الرسمية:

تعتبر الأزمات السياسية التي يواجهها النظام السياسي من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق بناء سياسي حقيقي، وذلك لما تحمله من تأثيرات في العمليات السياسية وكيان الدولة ككل، فاستقرار أي نظام سياسي يعتمد على مدى القبول الشعبي

لشرعية المسؤولين المحكومين، وكذلك القواعد التي تنظم النظام السياسي نفسه، كما أن الحكومة الديمقراطية تحتاج إلى حد أدنى من الثقة الشعبية للقيام بأداء مهامها، ومن ثم فالثقة ترتبط بدرجة كبيرة بشرعية النظام السياسي وبتأييده من قبل المواطنين، فكلما كانت هناك ثقة من جانب المواطنين في النظام السياسي كلما كان أكثر تمتعا بالشرعية من جانبهم، كما أن انخفاض الثقة السياسية يرتبط بدرجة كبيرة بانخفاض الثقة الاجتماعية، فضلا عن أن انخفاض الثقة قد يؤدي بدوره إلى اغتراب وعزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة العامة[4]، وما يلاحظ على حال الدولة الجزائرية هو أنها تعيش أزمة ثقة بامتياز وعلى ذلك أزمة " المشاركة السياسية التي تعتبر إضفاء لمصداقية وشرعية النظام والهيئات الحكومية، وسياجا أمينا للديمقراطية"[5]، فالمشاركة السياسية يساهم تشجيعها في تطبيق الشرعية السياسية[6].

ومعيار المشاركة وإن يقُوم عليه النظام السياسي الجزائري إلاّ أن مظاهره بعيدة عن التعبئة تتراوح بين الفتور والعزوف، وذلك راجع لجملة من الأسباب المرتبطة باختلالات بنية الحياة السياسية، والتي من أهمها هشاشة المعارضة السياسية وتهلهل الظاهرة الحزبية، وأزمة الحياة الدستورية[7]، وكل ذلك يؤثر على مسار البناء السياسي.

فالأزمات السياسية الثلاث: أزمة شرعية، وثقة، ومشاركة وضعف أداء قنوات هذه الأخيرة أي المشاركة السياسية (المواطن والمجتمع المدني والإعلام) هو نتيجة تعبر عن تازم البناء السياسي وإخفاق الإصلاحات التي انخرطت فيها الجزائر منذ عقدين من الزمن.

ثالثا- أزمة التمثيل السياسي في ظل غياب مجلس نيابي حقيقي وضعف المعارضة السياسية:

من أهم معوقات البناء السياسي الحديث في الجزائر ضعف أداء المؤسسات السياسية وضعف وغياب بعضها، كضعف المعارضة السياسية وغياب مجلس نيابي، وما هو معلوم هو أنه من أهم مقومات االبناء الديمقراطي وجود مجلس نيابي[8]، إذ يحتل هذا الأخير موقعا مهما في البنية المؤسساتية لأي دولة، وهو بذلك جوهر بناء الشرعية الديمقراطية، والمدخل الحقيقي للارتقاء بالثقافة السياسية لدى المواطنين،

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

كما أنه الفاعل الأساسي في صياغة العملية السياسية للنظام السياسي، وأي خلل يعانيه هذا المجلس في ما يتعلق بالتمثيل أو في علاقته بالمؤسسات السياسية الأخرى يؤدي حتما إلى وقوع خلل في طبيعة البناء السياسي وطبيعة الإصلاحات والتشريعات والقوانين والسياسات المرسومة.

الدستور الجزائري ينص صراحة على وجود مجلس نيابي، وخصص له أبواب، إلاّ أن هذا المجلس يبقى كمؤسسة صورية بين أيدي السلطة الحاكمة، وأعضائه في خدمتها أكثر مما هم في خدمة ناخبيهم (أزمة تمثيل)، وهذا راجع لضعف الأحزاب المشاركة في هذه المؤسسة، ونتيجة لذلك الضعف تحول هدفه – الحقيقي والمخول لها من طرف الشعب لتمثيله– للحصول على الامتيازات المادية لعلمه أن اللعبة خالية من رهان اقتسام السلطة واستحالة التداول عليها، وضعف هذه الأحزاب – بما فيها المعارضة- وعدم ديمقراطيتها بالطبع يعكس مدى ضعف المؤسسة التشريعية[9].

رابعا- انعدام التوازن بين السلطات وانتشار الاغتراب السياسي لغياب المبادئ الثلاثة (المواطنة، الحرية، العدالة):

من بين التحديات التي تحول دون استكمال عملية البناء السياسي في دولة الجزائر هو ما يعانيه نظام هذه الأخيرة من انعدام التوازن بين سلطاته السياسية الرسمية وانتشار ظاهرة الاغتراب السياسي، ففي ظل تصاعد فردانية السلطة وتظاؤل مستوى المشاركة السياسية، وانعدام ركائز النظام الديمقراطي: الشعب الذي تتحكم إرادته في سلوك الحاكمين، وغياب مبدأي الحرية والمساواة السياسية...، نجد في هذه الحالة النظام السياسي الجزائري أمام عجز تام في بناء مقومات الديمقراطية والدولة الحديثة واستحالة استتباتها وعلى ذلك استحالة استكمال مسار الإصلاحات السياسية وتحقيق بناء سياسي حديث حقيقي.

وانتشار ظاهرة الاغتراب السياسي في الجزائر خير دليل على غياب بعض مبادئ البناء الديمقراطي، والتي على رأسها المواطنة والحرية والعدالة، حيث لا مكانة لهاته المبادئ الثلاثة في ظل الأنظمة ذات النزعة التسلطية التي لا يمثل الشعب فيها شيئا ولا يراعي فيه لإرادته، أو رضاه الحر في اختيار السلطة التي تحكمه[10]، واستمرارية

النزعة التسلطية هي التي جعلت من الفرد الجزائري لا يزال يستمر في نضاله من أجل تحقيق هذه المبادئ أي الحرية، والعدالة الاجتماعية، وانتزاع الاعتراف بالمواطنة الكاملة وتوظيفها في الممارسة، تلك هي الفروض الثلاثة الغائبة، بغض النظر عن تباين الخطابات الأيديولوجية والسياسية، وبمعزل عن حجم الموارد والثروات المتاحة"[11].

خامسا- استمرارية الثقافة السلطوية والإخفاق السياسي من أجل التحول نحو دولة المؤسسات:

يرى الأستاذ المغربي عبد الإله بالقزيز أن أعظم المعضلات التي تواجه تكوين الدولة وتطورها في البلاد العربية المعاصرة هو عسر قيام مجال سياسي حديث، يقع بقيامه الاستقلال لحيز الدولة عن المجال الاجتماعي، وهذا شرط لأن تكون دولة ذات شخصية تمثيلية وسيادية (دولة حديثة)، قادرة على أداء وظائف التحديث والاصلاح والتنمية للمجتمع، أي أن تكون دولة العموم، لا مجرد سلطة سياسية تمثل فريق أو طائفة أو مذهب من دون أخر، وهذا بالضبط ما يعانيه تكوين الدولة في البلاد العربية اليوم[12]، أي أن تكوينها تكوينا عصبويا، وعلى ذلك فهي " دولة النخبة وليست دولة المجتمع، لذا فهي منفصلة عنه ومرتبطة بالخارج، فهي دولة الخارج ضد الداخل"[13].

بعبارة أخرى التكوين السياسي العربي، وعلى ذلك التكوين السياسي الجزائري يعاني من غياب معنى الإجماع، وهو الأمر الذي جعل من السياسة حقلا لإقصاء الخصم السياسي، واستفحال ظاهرة رفض وجود الأخر، أي العجز عن تحقيق ما يسميه محمد جابر الأنصاري بـ "المفاهيمية" السياسية على أساس العطاء والأخذ وخدمة المصلحة العامة، فالدولة العربية لم تتجاوز بعد العقبة القبلية المسيطرة على منطق السياسة، ففي الجزائر أدت الأحداث في منطقة القبائل (احتجاج واسع ضد السلطة بين شهري أفريل وجويلية 2001)، إلى عودة البنى التقليدية القبلية (لجان القرى والعروش) إلى الساحة السياسية، وهذا يعبر عن محنة السياسة في الجزائر، وعن غياب دولة القانون والمؤسسات، بل تطرح أيضا إشكالية الدولة في هذا البلد[14].

إن هذا المضمون التسلطي للدولة في الجزائر، أي تكوينها الاجتماعي العصبوي، وتأسيس النظام السياسي عبر تسويغات عصبوية، يعتبر من أهم عوائق البناء السياسي وميلاد الديمقراطية.

وهذا ما يعاب على الجزائر حيث لا تزال تعيش تحت وطأة ماضيها السياسي المتميز بانعدام سلطة سياسية مدنية، وبغلبة الطابع التقليدي في النظام، إذ لا يزال الطابع العسكري هو المسيطر على النظام، مع العلم أن تلك الطبيعة العسكرية للنظام ولدت مع ولادة جبهة التحرير الوطني التي فجرت العمل المسلح، ومنذ تلك الفترة إلى اليوم لم تتبدل قاعدة خضوع السياسي للعسكري[15].

ولهذا قضية بناء ثقافة سياسية ديمقراطية من شأنها أن تساعد النظام السياسي الجزائري في تحقيق وبناء الديمقراطية، كما أن غيابها يعد من أهم العوامل المعرقلة لعملية البناء السياسي الحديث، وبالتالي فوهن الثقافة السياسية الديمقراطية يعتبر كمصدر من المصادر المفسرة لمحدودية أداء النظام السياسي وفاعليته وعدم تحقيقه لإصلاح وبناء سياسي مناسب.

سادسا- مشكلة الإندماج الاجتماعي واستعصاء التداول على السلطة سلميا:

لعل من أبرز المعيقات التي واجهت مسار البناء السياسيفي الجزائر تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي واستعصاء التداول على السلطة سلميا، وتحصين الأمن الهوياتي كمدخل لإرساء ممارسة سياسية سليمة تتلائم وفلسفة البناء، فرغم أن قضايا الهوية والثقافة والمشروع المجتمعي ومصادر تهديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال، إلاّ أن ارتباطها في الوقت الحاضر بتأثيرات العولمة يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد للذهاب بالإصلاحات بعيدا[16].

إلى جانب مشكلة الاندماج الاجتماعي نجد غياب مبدأ التداول السلمي على السلطة، وهو الغياب الذي يؤدي إلى استفحال نقيضه المتمثل في توريث السلطة، وقضية التداول على السلطة مرتبطة بطبيعة الدولة، بمعنى انه كلما كانت الدولة ذات نظام ديمقراطي، كان التداول على السلطة فيها على أساس الصالح العام.

وما يُراد الإشارة إليه هنا هو أن رفض تداول السلطة من قبل النخب الحاكمة في الجزائر، يجعل عملية حداثة البناء السياسي وديمقراطيته أمام استحالة التحقيق وتكريسها على أرض الواقع، وينتقص من العملية الإصلاحية والديمقراطية ذاتها، فإحجام سياسة التغيير الديمقراطي، عن القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة بين قوى الحكم وقوى المعارضة، من شأنه أن يترك وتيرة الصراع السياسي في تصاعد مستمر لا يستبعد بلوغه مرحلة اللجوء إلى العنف والقوة لتحقيق التعاقب السلطوي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه بقدر ما يعبر التداول على السلطة عن عمق الديمقراطية ورسوخ قواعدها ومؤسساتها وآلياتها، فإن عدم امتلاك الدولة الجزائرية لتلك القواعد والمؤسسات والآليات اللازمة بعملية انتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية الصاعدة على الساحة السياسية يعد من أبرز معوقات البناء السياسي الحديث[17].

ثامنا- انتشار الفساد وانعدام الاستقرار السياسي في ظل تصاعد ظاهرة الحراك الجماعي:

إن تغلغل الفساد في الجزائر يجعل الحديث عن حداثة البناء السياسي ونجاعة الإصلاحات مهما كانت طبيعتها بدون ذي معنى، فانتشار هذه الظاهرة أدى إلى استنزاف وهدر الكثير من الموارد البشرية والمادية للدولة، كما أدى إلى عجز النظام ليس فقط في تطبيق الآليات الديمقراطية بل وعجزه في تسيير الشؤون العامة للبلاد وكذا عدم فعاليته وضعفه في تقييم الخدمات العمومية.

فمن معيقات البناء السياسي في الجزائر انتشار الفساد بمختلف أشكاله، خاصة الفساد السياسي الذي يؤثر سلبا على عملية التطور الديمقراطي واستكمال مسار البناء السياسي للدولة، كما يعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى إضعاف شرعية النظام السياسي، وللفساد في الجزائر دور كبير في المساهمة في تآكل شرعية النظام، وهذا ما أشار إليه الباحث الجزائري هواري عدي إذ يرى أن الدولة الجزائري ومنذ الاستقلال وهي تشاهد ظاهرة الفساد السياسي الذي كان بمثابة العامل الرئيسي الذي أدى إلى تآكل الشرعية في مرحلة الأحادية الحزبية، وحتى بعد أحداث 1988، الأحداث التي كان من أسباب اندلاعها هشاشة الدولة بفعل انتشار الفساد في جهاز

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

الحزب الواحد والإدارة[18]، كما يعد ملف الفساد في الحالة الجزائرية حسب الباحث محمد حليم لمام أحد عوامل عدم استقرار القيادة السياسية، وعرقلة الإصلاح والتنمية الاقتصادية، وتعميق أزمة العدالة التوزيعية وزيادة حدة التفاوت الاجتماعي، وتزييف المشاركة السياسية، إلى غير ذلك من العوامل التي ساهمت في انتشار الظاهرة على مختلف المستويات، وارتفاع درجتها بسبب عمق الأزمة المركبة(بيئة متأزمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) التي ألغت آليات العمل النزيهة والعقلانية، واستبدلتها بأخرى شخصية فاسدة أفرزت نتائج سلبية ضرت بالمجتمع[19].

ما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أن مظاهر الفساد العديدة في الجزائر وخاصة الجزء المرتبط بالحياة السياسية من أعمال التزوير والتحايل على الإرادة الشعبية، لا تخرج عن نطاق مظاهر أزمة البناء الديمقراطي، حيث تلك المظاهر تشوه المناخ الديمقراطي وتشجع عن انتشار العنف والإرهاب والتسلط.

المعيق الآخر لعملية البناء السياسي الحديث في الجزائر، هو عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته –ولا تزال تعرفه- الدولة الجزائرية، خاصة في الفترات الأخيرة من بناء نظامها السياسي، ومؤشرات عدم الاستقرار عديدة منها ما هو مرتبط بمستوى الهيئة التنفيذية، ومنها ما هو مرتبط بالعنف وحالة الطوارئ ومختلف مظاهر الاحتجاج الشعبي ضد النظام[20].

المحور الثاني: متطلبات البناء السياسي الحديث في الجزائر

إن قضية البناء السياسي وحداثته في الجزائر هي ببساطة قضية إصلاح الدولة ككل، إذ مطلب حداثة البناء السياسي يلخص– اليوم- سائر مطالب الإصلاح (على تعددها وتنوع مجلاتها) ويمثل الأسَّ منها جميعا، أو المدخل الرئيس إلى طرق عناوينها الأخرى، كما يرتبط مطلب البناء والإصلاح السياسي أيضا بمطلب الديمقراطية، إذ يستحيل الفصل بينهما[21]، ومهما تعددت أراء الباحثين حول مفهوم البناء السياسي إلاّ أنهم يكاد يتفقون جميعا على أنه يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام، بحيث يبدو التحول الديمقراطي أحد أوجه الإصلاح الشامل[22].

ونظرا لما يحمله حداثة البناء السياسي من أهمية، فهو يعتبر أحد المداخل الرئيسية لبناء الديمقراطية في حال النظام السياسي الجزائري، وفي ظل الفقر المدقع لأسس الديمقراطية وظروف أخرى لا تختلف عن ظروف البلاد العربية عموما، يعني إصلاح وحداثة البناء السياسي – حسب عبد الإله بالقزيز- أمورا ثلاثة: [23] الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح، والانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة، ثم الانتقال من حياة سياسية قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية، وهي أهداف مترابطة لا تقبل الفصل.

نرى أن هذه الأمور الثلاثة التي تعتبر بمثابة المتطلبات التي على النظام السياسي الجزائري أخذها بعين الاعتبار من أجل التحديث وتحقيق بناء سياسي فعال، إذ من خلالها تنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق المعادلة المتمثلة في دعم الثقة السياسية بين المواطن والنظام السياسي من ناحية، وحق المواطن في نقد السلطة والمشاركة في تصحيح توجهاتها من ناحية أخرى[24].

أولا- فتح المجال السياسي المغلق:

يكاد يتفق جل الباحثين السياسيين المهتمين بالشأن العربي عموما، على أن التكوين الاجتماعي والسياسي للدولة كان عصبويا في الأساس، كما واصلت ممارسة السلطة في سياق التوازنات العصبوية وليس كممثلة لعموم المجتمع، ولا شك أن عجز الجزائرعن تجاوز الجذور التاريخية العصبوية لنشأتها الخاصة، قد أعاق أي مشروع لبناء إجماع وطني بين الجماعات التي يضمها الإقليم الجغرافي الجزائري، أو بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى[25]، وهذا ما يؤكده الأستاذ عبد النور بن عنتر في حال الدولة العربية عموما بقوله: " لم يسبق وأن وجدت مشاريع سياسية عربية أديرت وفقا للقاسم المشترك وخدمة الصالح العام ومراعاة اهتمامات كل الأطراف من خلال الحوار للتواصل إلى تسوية تراعي مصالح الجميع، وتحظى بالإجماع اللازم، بل إن في الإدراك السياسي العربي، مفردة تسوية اختزلت في معنى التنازل، بينما هي تعني الحل الوسط الذي يراعي مصالح الجميع ويشكل إجماعا وطنيا صلبا"[26].

وبقدر ما تشير ظاهرة العصبوية إلى فقدان الدولة الجزائرية لطابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة، بقدر ما تشير إلى غياب المجال السياسي المفتوح الذي يعد بمثابة التربة الخصبة التي تنمو فيه –وفقط- نبتة الشرعية الديمقراطية، شرعية نظام الحكم المفتوح، القائمة على أساس عقلاني ديمقراطي، لا على أساس استعمال العنف مثلما هي عليه الدولة التسلطية ذات نظام حكم مغلق، التي تسعى إلى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة النخبة الحاكمة، برأي خلدون حسن النقيب[27].

ونظرًا لاعتبارات النشأة الخاصة، ومعطيات الطبيعة العصبوية للدولة العربية، والدولة الجزائرية منها، وانعكاساتها الواضحة على علاقاتها بمحيطها الاجتماعي، وتبنيها لنظام سياسي مغلق بأكثر من معنى[28]، فإنها اليوم أي الدولة الجزائرية مطالبة بأن تدرك الحاجة إلى فتح ذلك النظام السياسي المغلق، وعلى ذلك بناء اجماع سياسي جديد، أو ما يطلق عليه عبد الإله بالقزيز بالهدنة السياسية المستديمة، والحاجة إلى كل هذا يمثل شرطا من شروط حداثة البناء السياسي والانتقال الديمقراطي الذي لا يكتمل مسارهما بدون إستيلاد صفقة سياسية تاريخية بين السلطة والمعارضة، كما لا معنى لهذه الصفقة بدون إرساء البنى الإرتكازية (التحتية) لإنجاب النظام الديمقراطي، أي قيام تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة على إنجاز انتقال سياسي سلمي نحو النظام الديمقراطي، والاتفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية[29].

من أجل فتح النظام السياسي المغلق، وعلى ذلك ولادة مجال سياسي حديث ومنفتح، يتطلب استنبات مقومات النظام الديمقراطي وأسس الدولة الحديثة، والتي على رأسها وأكثر أولوية في هذا المجال: إقرار كل من النظامين الدستوري الديمقراطي والتمثيلي النيابي، وكذا فتح السلطة أمام التداول السياسي السلمي[30].

1- إقرار الدستور الديمقراطي:

لبناء دستور ديمقراطي يجب مراعاة ثلاثة أمور وهي:

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

أ- أن يكون عقدا سياسيا واجتماعيا يراعي الواقع ويأخذ في الاعتبار ضرورات التوافق السياسي، حيث يجب أن يكون محصلة توافق على قواسم مشتركة من خلال عملية التفاوض السياسي بين القوى المقتنعة بضرورة السيطرة على مصادر العنف والساعية إلى إدارة أوجه الاختلاف سلميا وفق شرعية دستورية تحكم جميع الأطراف لها[31]، فالجزائر في حاجة إلى مثل هذا العقد من أجل الانتقال من مرحلة الدساتير غير التوافقية إلى دساتير تعاقدية بمضامين ديمقراطية، وهو الأمر الذي يسهل عملية بناء مجتمع المواطنة[32].

ب- تنظيم سلطات الدولة وتحديد اختصاصات كل منها وتعزز على نحو متوازن، وبما يقدم الضمانات الكفيلة لتقييد السلطة وإخضاعها للرقابة الشعبية[33]، أي الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، ويجب أن يكون الفصل بشكل واضح لكي تبقى الحكومة المركزية ديمقراطية، ويجب تقييد أعمال الشرطة والمخابرات والجيش بشكل قوي يمنع أي تدخل قانوني سياسي[34].

ج- كفالة الحقوق والحريات العامة للأفراد وإعلاء من شأن سلطة القانون فوق الجميع، وتنمية وعي الأفراد بذلك، وتمتعهم بالمساواة في مواجهة القانون[35]، أي الأخذ بمبدأ المواطنة كعملية توافقية بشأن المضمون والضمانات والوسائل، وهذا ما لم تنطوي عليه الدساتير الجزائرية، إذ لم تصدر في عمومها عبر حوار وتوافق وطنيين[36]، فمن الضروري إذا التأكيد على الحريات خاصة الحرية السياسية لأنها المخرج من المأزق البنيوي الذي تعانيه الدولة الجزائرية، فلا مواطنة دون حرية سياسية.

2- إقرار النظام التمثيلي:

يجري إقراره بقوانين خاصة تُفصِّل ما جرى النص عليه مجملا في الدستور، وتكون تلك القوانين محل توافق سياسي بين الجميع، وفي امتداده يجري إقرار نظام الإقتراع الديمقراطي الحر لإفراغ مؤسسات تمثيلية محلية ووطنية على قاعدة احترام صوت الناخب وإرادته، دون تزوير، وبما يجعل تلك المؤسسات منبثقة بشكل نزيه وشفاف عن إرادة المواطنين، وذات مصداقية من وجهة نظر الشرعية الدستورية الشعبية[37].

3- إقرار نظام التداول السلمي على السلطة:

يتمثل هذا الإقرار في فتح مجالات المشاركة السياسية لجميع القوى السياسية، مع إقرار إمكانية أي من هذه القوى الوصول إلى مواقع السلطة والحكم، بالاستناد إلى قاعدة الانتخاب والاحتكام إلى أصوات الناخبين من خلال صناديق الاقتراع[38]، وقاعدة الانتخاب يجب أن تربط تولي السلطة وممارسة الحكم بمبدأ حكم الأغلبية، تحقيقا للشرعية القائمة على رضا الشعب وقناعته وقبوله للسلطة، فالحاكم الذي ينبثق عن الأغلبية ويحوز على رضائها وفقا للدستور، ويمارس السلطة لمدة محددة ترتضيها الأغلبية، يعطي نموذجا صادقا للنظام الديمقراطي.

على أساس ما سبق فإن كل من الإقرارات الثلاث (الدستور الديمقراطي، التمثيل النيابي، التداول السلمي على السلطة)، وما تشترطه من مبادئ (التوافق السياسي، الفصل بين السلطات، الحرية والمساواة، المواطنة، المشاركة السياسية، التعددية السياسية، حكم الأغلبية...)، لابد أن يزود بها المجتمع الجزائري وأن يتكأ عليها نظامها السياسي، والاستناد إليها من أجل إرساء الحداثة السياسية، وحسب عبد الإله بالقزيز فإن الصفقة السياسية التي تستند إلى هذه المرتكزات الثلاث تمثل حاجة تاريخية للدولة العربية عزيزة ونفيسة، لأنها بمثابة الوسيلة الوحيدة التي عن طريقها يتم فتح شرايين المجال السياسي المختنقة[39].

ثانيا- بناء سلطة سياسية مدنية:

ما هو معلوم في منظور بناء الدولة الحديثة هو وجوب انتقال السلطة سلميا إلى نخب سياسية مدنية، ولكي تكون تلك النخب المدنية مستقلة وقوية عليها أن تستند إلى شرعية دستورية ديمقراطية[40]، وهذا ما تفتقر إليه الدولة الجزائرية، إذ لتزال في هذا المجال تعيش تحت وطأة الماضي السياسي ومخلفاته الراهنة، والمتميز بانعدام سلطة سياسية مدنية، فالحركة الوطنية في الجزائر لم ترث هياكل الدولة التقليدية التي وقع تحطيمها من طرف الاستعمار، فجيش التحرير الوطني وحزب جبهة التحرير مثلاً المؤسستان اللتان انتظم حولها المجتمع، وجميع هذه النخب والمؤسسات الحاكمة في علاقتها مع المجتمع كانت نخبا مستبدة وطاغية[41].

وكما ان الجزائر أُستثمِرفيها الخزان الرمزي والمادي لما سمّي الشرعية الوطنية لتقوية السلطة، وتوسيع دائرة نفوذها، وتشكيل زبائن وموالين داعمين لها، وفي الوقت نفسه استبعدت القوى المضادة بالترهيب والترغيب، إذ ضل قلب النظام مشدودا إلى ثلاثية الجيش والحزب الواحد والجهاز الإداري (البيروقراطية)، وما زالت سجينة هذا الواقع المركب، واستمرارية النخبة الحاكمة في ممارسة الحكم، إدعاءًا الأحقية في ذلك استنادا إلى المصادر التقليدية للشرعية (النضال والتاريخ)، وتحولها بعد ذلك إلى أوليغارشية معزولة ومنفصلة عن المجتمع، جعل من الحياة السياسية تنتهي إلى الانسداد، وهذا النمط من الانغلاق والانسداد في نظام الحكم يُعبر عن حالة غير طبيعية في سيرة الدولة الحديثة[42]، كما يتناقض وحياة سياسية تعددية حرة، بما تفرزه من نخب سياسية غير مدنية، ويوفر لها كل الاعتبارات والرموز ومهما كانت صفتها من أجل الاستمرارية.

ثالثا- إعادة صوغ مصادر شرعية السلطة:

حتى اليوم، ما زالت مصادر الشرعية للسطة في الجزائر مصادر تقليدية تستند إلى العصبية والتاريخ والدين، إلى غير ذلك من الأنماط والرموز، وهو الأمر الذي يجعل من إعادة بناء شرعية نظام الحكم القائم مطلب ضروري وحاجة ماسة، وذلك بالانتقال في العموم من الشرعية التقليدية إلى الشرعية الحديثة: الشرعية الدستورية الديمقراطية القائمة على التعاقد، والاختيار الحر النزيه[43].

يرى عبد الإله بالقزيز أن إعادة صوغ مصادر شرعية السلطة على النحو الذي تلغى فيه المصادر العصبوية والتوتاليتارية والثيوقراطية لتحل محلها الشرعية الديمقراطية الدستورية المستمدة من إرادة الشعب ومن التوافق الوطني العام، هو التتويج الفعلي لمسلسل بناء الصفقة السياسية بين السلطة والمعارضة التاريخية المطلوبة اليوم في حال الوطن العربي، وذلك من أجل بناء عملية الانتقال الديمقراطي، إذ بدونها لن تكون الإجراءات الديمقراطية الأخرى (كوجود دستور، الإنتخابات، التعددية السياسية...إلى غير ذلك من المبادئ السالفة الذكر)، أكثر من مخادعة تكتيكية لتكميم الأفواه والتحايل على التغيير الديمقراطي[44].

والحاجة إلى تجديد الشرعية على النحو الديمقراطي، تقتضي المصلحة تقوية النظام بشرعيات مختلفة تمثل في المجموع الشرعية الديمقراطية، وأهم هذه الشرعيات التي على النظام الجزائري الاستناد إليها والالتزام بها لإرساء معالم دولة ذات بناء سياسي حديث ما يلي:[45]

أ- شرعية الالتزام بالمرجعية: أي ضرورة التزام الدولة بالمرجعية العليا للمجتمع التي تعود إلى قواعد النظام العام، فليس من حق النظام السياسي فرض عقيدة دينية أو اختيار مذهبي على المجتمع الذي منحه الشرعية، بل من واجبه حماية اختيارات الأمة ومرجعيتها بكل تعدديتها وتنوعها وتحقيق أفضل السبل لحماية الحريات الدينية والمدنية بها، دون أن يؤثر ذلك على الهوية الدينية للأمة التي فوضته لحكمها وارتضته لقيادتها السياسية.

ب- شرعية العدالة: أي لا بد لقيم العدالة والحرية أن تخترق كل مجالات الشرعية وأبعادها، فهي ليست شرعية مستقلة بقدر ما هي ممارسات وسياسات نافذة في كل المنظومة السياسية، ترتبط بالمحافظة على الحقوق الإنسانية الأساسية، وتقوم أيضا على قاعدة من سد الحاجات المختلفة، بما تعني من فعالية للدولة في إقامة العدل والمؤسسات الشرعية القادرة على أن تحدث حركة في المجتمع وتؤدي إلى فاعليته.

ج- شرعية التعاقد الحر: أي أنه على جوهر النموذج السياسي للحكم أن يتأسس على دولة تعاقدية، تنبثق فيها الإرادة التعاقدية من خلال اختيار حر وواع بين الحاكم والمحكوم، فالدولة ليست دولة غلبة وإكراه وانقلاب عسكري أو إلغاء لموقع الناس ورضاهم من إدارة شؤون الدولة، بحيث ينوب أهل الدولة وفق انتخاب حر واختيار حر، عن المجتمع في إدارة شؤونه المختلفة.

د- شرعية المصالح والانجازات: أي على الدولة إشراك مؤسسات المجتمع في جميع القضايا المعبرة عن الصالح العام (شرعة المصالح)، كما عليها تحقيق انجازات تنموية، وسد حاجيات الناس وضروراتهم الأساسية وحل مشاكلهم الحقيقية (شرعية الانجاز)، وهو الأمر الذي يزيد من درجة شرعية النظام السياسي.

هـ- شرعية السياسات والممارسات: أي على النظام صنع السياسات وبناء الآليات وتفعيل الممارسات وتكوين المؤسسات الحاضنة لمشروع التنمية القائمة على تلبية مطالب الناس وتحقيق ذلك بالعدل.

و- شرعية المشاركة والتوزيع: أي أن تتكامل شرعية المشاركة (إشراك المجتمع في صنع السياسات) مع بناء شرعية تتعلق متعلقة بتجاوز أزمة توزيع الخيرات والعدالة في توزيع الثروات وتكافئ الفرص في الاستفادة منها وفق معايير عادلة، مما يجعل التنمية شاملة حيث لا يتم تهميش طرف لصالح استفادة فئة من ثروات الوطن على حساب باقي طبقات المجتمع ومجالات الوطن، وهذا يقتضي محاربة اقتصاد الريع.

ز- شرعية المراقبة والمحاسبة: أي يستلزم لبناء وتحصين شرعية الرقابة والمسائلة للحاكم وربط المسؤولية بالمحاسبة، فكلما زادت سلطته زادت مسؤوليته، وبالتالي زادت محاسبته ومساءلته، مما يبرز الحاجة إلى مراقبة مؤسسية وشعبية لأداء السلطة وتقويم سياساتها، فالحاكم البعيد عن المراقبة بعيد عن الشرعية.

في آخر هذا المحور يجب الإشارة إلى أن عملية البناء السياسي الحديث لا تكتمل بدون بناء وإصلاح مجالات أخرى كالمجال الثقافي الاجتماعي والمجال الاقتصادي بالخصوص، حيث يرتبط تدعيم المسار الديمقراطي وفاعلية عناصره بالتنمية الاقتصادية، لأن العلاقة بين النمو السياسي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية متكاملة، فمثلا حتى يكون للمجتمع المدني حضور فعال لابد من وجود حركة اقتصادية، إذ لا معنى لمجتمع مدني حديث كمقوم من مقومات الدولة الديمقراطية في ظل الإقتصاد الريعي، ومهما بلغ حجم هذا الريع[46].

كما أن تحسين الظروف الإجتماعية للفرد الجزائري بما يسمح له بالمشاركة في المجهود الحكومي لإعادة بناء الدولة والاقتصاد، جانب مهم في قضية الإصلاح السياسي والبناء الديمقراطي وذلك عن طريق مكافحة الفساد[47]، وتحقيق قدر من التنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي، إذ يقول في هذا الشأن سيمور ليبست "كلما كانت الأمة في رخاء وسعة عيش عظمت فرصها في الحفاظ على الديمقراطية"[48]، فالتحديث والثروة والعدالة الاجتماعية عوامل مواتية لتحقيق وبناء نظام سياسي فعال.

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

وتحقيق الإصلاح والتنمية والثروة هنا يبقى يعاني نوع من الخلل وغير كافٍ لبناء دولة حديثة بدون تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، فـ "الحكومة التي تعجز عن توفير العيش الكريم لمواطنيها وفق مبدأ العدالة الاجتماعية ستضل حكومة فاقدة للشرعية مهما كانت الأسس التي تستند إليها هذه الشرعية، بل هناك من يذهب إلى القول بأن افتقار النظام السياسي في الدولة إلى الديمقراطية التي تستهدف تحقيق مطالب الشعب قد يعود أصلا إلى عدم تحقق درجة معقولة من العدالة الاجتماعية(...) والمساواة"[(49)]، ولتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية يقتضي في حال الجزائر وجود إرادة سياسية مستقلة، وتغيير المقاربة الاقتصادية على نحو ما يخدم مصالح المواطنين عامة.

خاتمة:

على أساس كل ما سبق وما جاء من تحليل حول التحديات التي تحول دون تحقيق بناء سياسي حديث وديمقراطي في التجربة الجزائرية، وأهم المتطلبات التي على النخبة الحاكمة في الجزائر أخذها كمداخل إصلاحية لتجاوز تلك المعيقات، وعلى ذلك تحقيق الحداثة السياسية وبناء ما يعرف بالدولة الحديثة ودولة الحق والمؤسسات، نستنتج ما يلي:

- أن ما يعرفه نظام الحكم في الجزائر من أزمات سياسية داخلية (أزمة هوية، أزمة ثقة، أزمة ثقافة، أزمة توزيع، أزمة مشاركة، أزمة مواطنة، أزمة مساواة، أزمة العدالة...)، والمعضلة الأمنية، وانتشار الفساد، وغياب التداول السلمي على السلطة، وانعدام الاستقرار السياسي بفضل تصاعد الحركات الاحتجاجية، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية، والأزمة البنيوية للدولة وهشاشتها، وضعف علاقتها بالمجتمع..، كلها بمثابة عوامل معيقة حالت دون تحقيق عملية البناء السياسي وحداثته، وبالتالي أزمة الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة ككل.

- أن معظم التوجهات السياسية والمبادرات الإصلاحية التي باشرتها النخب الحاكمة في سبيل الحداثة السياسية وبناء الدولة الحديثة، كان مآلها الفشل، وذلك بالنظر لغياب الظروف الموضوعية لإنجاح تلك الإصلاحات من جهة، وبالنظر إلى عدم شرعية ولادتها كونها لا تمثل الإرادة الشعبية فهي مستوحاة ونابعة من قيم جهة واحدة

هي صاحبة القرار، إذ أن الهدف الأسمى من ورائها وفي كل مرحلة هو احتواء الأزمات والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

- البناء السياسي في الجزائر حبيس الإصدارات القانونية والطابع المؤسساتي، إلى درجة عدم ملاحظة تغيير كبير في الواقع العملي.

- غياب الإرادة السياسية الفاعلة واستمرارية الثقافة السلطوية واقصاء الأخر، أي عدم اشراك الفواعل الغير رسمية في عملية البناء السياسي للدولة، حال دون فعالية ونجاعة تلك العملية وفي كل مرحلة من مراحلها.

- من أجل تحقيق بناء سياسي حقيقي وفعال وحديث، على النظام السياسي الجزائري ومختلف الفواعل السياسية الرسمية والغير رسمية أن تعمل وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات الإصلاح السياسي الحقيقي، التي من خلالها تنشر ثقافة سياسية ديمقراطية، وهذه المتطلبات تكاد تنحصر في ثلاثة شروط متمثلة في: الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح، الانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة، ثم الانتقال من حياة سياسية قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية.

وعليه يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تعتبر كحلول لإنجاح عملية البناء السياسي وحداثته في الجزائر:

- ضرورة عدم الاكتفاء على المقاربة القانونية في عميلية البناء والإصلاح السياسي دون إشراك الأطراف السياسية الفاعلة، والتنظيمات المدنية ذات الشأن لأن كل ذلك يضعف من محتوى العملية البنائية ويحد من فعالية تأثيرها على مستوى الممارسة، ويؤدي إلى تعميق اللاثقة وتكريس لا مبالاة الرأي بالشأن السياسي ككل.

- ضرورة تفعيل الآليات العملية لإنجاح عملية البناء السياسي، وكذا وجوب وجود إرادة سياسية قوية تجعل من الإصلاحات السياسية ليست وليدة الأزمات أو أن تصدر بمناسبة احتجاج أو أزمة دولية وإنما يجب أن تكون من إرادة سياسية وشعبية فعالة مستمرة وحقيقية وواقعية.

- السعي نحو تحقيق بناء سياسي حقيقي ومكتمل لجميع المجالات بحكم أن عملية البناء السياسي لا تكتمل بدون بناء مجالات أخرى كالمجال الثقافي والاجتماعي

والمجال الاقتصادي بالخصوص، كون تدعيم مسار البناء الديمقراطي وفاعلية عناصره بالتنمية الاقتصادية.

- وأخيرا على مختلف النخب والأطياف الحاكمة الرسمية والغير رسمية في الوقت الراهن وحتى في المستقبل ذو المدى القريب أن تُطور مرحلة الانفتاح السياسي إلى تحول ديمقراطي حقيقي، وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على توافق القوى السياسية التي تنشد التغيير السلمي على نظام حكم ديمقراطي، ويستلزم هذا التوافق إيمان القوى السياسية ذاتها بالديمقراطية قولا وفعلا، ولعل غياب هذا التوافق من أبرز العقبات التي تحول دون إتمام مسار البناء السياسي وحداثته في في الوقت الراهن كما يؤثر ذلك في المستقبل.

الهوامش والمراجع:

(1)- صالح زياني، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد خاص، أفريل2011، ص318.

(2)- المرجع نفسه، ص319.

(3)- عبد الناصر جابي، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال وسيناريوان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فيفري 2012، ص21، في: الموقع:
https: //www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document-3CAFA88D.pdf

(4)- صدفة محمد محمود، العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2009، موجز سياسات رقم 3، ص04.

(5)- لعجال أعجال محمد لمين، شكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد12، نوفمبر 2007، ص244.

(6)- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2005، ص17.

(7)- فوكة سفيان، تفكيك الاستبداد وترشيد الحكم في العالم العربي قيود وفرص التحول الديمقراطي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص152.

(8)- صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش – EPA-، الجزائر، ط2، 2011، ص29.

(9)- صالح بلحاج، السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائريدار قرطبة، الجزائر، ط1، 2006، ص164.

(10)- جون جاك جوفاليي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، تاريخ الفكر السياسيالمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط4، 1998، ص92.

(11)- امحمد ماكي، الاندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، في: بلعبكي أحمد (وآخرون)، جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014، ص 721-730.

(12)- عبد الإله بالقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008، ص51.

(13)- عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، في: ابتسام الكتبي(وآخرون)، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص60.

(14)- غياب المفاهيمية السياسية يعتبر من أخطر مظاهر القصور السياسي، لمزيد من التفصيل أنظر: المرجع نفسه، ص63-65.

(15)- صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول اليمقراطي في الجزائر، مرجع سابق، ص28.

(16)- صالح زياني، مرجع سابق، ص318.

(17)- حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009، ص 115-119.

(18)- Lahouari Addi, L'algérie et la démocratie Pouvoir et crise du politique dans L'algérie contemporaine, edition el maarifa, Algeria, 2014, p104.

(19)- محمد حليم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والأثار والاصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011، ص197-216.

(20)- غريغوري غوس، ملوك لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي، مركز بروكنجز، الدوحة، ع08، 2013، ص08.

متحصل عليه في الموقع:

https: //www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Resilience-Arab-Monarchies-Arabic.pdf

(21)- مناصر ماركسي، حول الإصلاح الدستوري والسياسي في دول المغرب الكبير: قرائة في تجربة مجهضة، كنعان، ع703، في الموقع:

http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46106

تاريخ التصفح: 2022/05/15، على الساعة 15.40.

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

(22)- ثناء فؤاد عبد الله، الإصلاح السياسي: خبرات عربية مصر دراسة حالة، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ع12، 2006، ص9.

(23)- عبد الإله بالقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2007، ص101.

(24)- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص17.

(25)- حسين علوان، مرجع سابق، ص31-33.

(26)- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص64.

(27)- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991، ص177.

(28)- عبد الإله بالقزيز، في الاصلاح السياسي والديمقراطية، مرجع سابق، ص101-102.

(29)- عبد الإله بالقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني مراثي الواقع مدائح الأسطورة، إفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2001، ص138-143.

(30)- المرجع نفسه، ص143.

(31)- هاشم نعمة، نظرة في مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، طريق الشعب، ع79، 2008، ص6.

(32)- امحمد ماكي، مرجع سابق، ص706.

(33)- هاشم نعمة، مرجع سابق، ص06.

(34)- جين شارب، ترجمة: خالد دار عمر، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2009، ص102.

(35)- ديدي ولد السالك، "الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة، المستقبل العربي، ع356، اكتوبر 2008، ص31.

(36)- امحمد مالكي، مرجع سابق، ص 706-707.

(37)- عبد الإله بالقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني مراثي الواقع، مدائح الأسطورة، مرجع سابق، ص143.

(38)- حسين علون، مرجع سابق، ص117-118.

(39)- عبد الإله بالقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص143-144.

(40)- صالح بالحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول اليمقراطي في الجزائر، مرجع سابق، ص29.

(41)- حكيم بن حمودة، الجزائر بين تسلط الدولة والعنف الأسمى للحركات الدينية، في: سمير أمين(وآخرون)، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسيات الرأسمالية الجديدة – المغرب العربي-، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص79-80.

(42)- عبد الإله بالقزيز، في الاصلاح السياسي والديمقراطية، مرجع سابق، ص102.

(43)- المرجع نفسه، ص109.

(44)- عبد الإله بالقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص146.

(45)- سلمان أبو نعمان، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2013، 229-236.

(46)- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2000، ص218.

- حسب الباحث الاقتصادي رشيد بالنذيب فإن المقصود بالتنمية الاقتصادية اللازمة لإحداث تحول ديمقراطي هي التنمية الرأسمالية بمعنى سيادة مبدأ التوسع الرأسمالي والسوق الحر على حساب الاقتصاديات الوطنية. لمزيد من التفصيل أنظر:

- Rachid Bendib, L'eta rentier en crise elements pour une économie politique de la transition en Algérie, office des publications universitaires, place centrale de Ben-Aknoun,Algeria,2006, P.59.

(47)- محمد حليم لمام، مرجع سابق، ص275.

(48)- نقلا عن: غيورغ سورنسن، ترجمة: عفاف البطانية، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورة والمأمول في عالم متغير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2015، ص52.

(49)- مصباح الشيباني، الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية: التجانس الغائب، العميد، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، العراق، ع01، مارس 2014، ص224-225.

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X